

Distr.
GENERAL

S/1999/670
11 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١١٧٤ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وهو يوجز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقريره المؤرخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/284). كما يقدم التقرير مجملًا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في خلال الفترة نفسها.

٢ - ولا تزال ممثلي الخاصة ومنسقة عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك السيدة إليزابيث رين (فنلندا) تتولى قيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويساعدها في الاضطلاع بهذه المهام السيد ديتلف بويت (جمهورية ألمانيا الاتحادية)، الذي بدأ فترة ولايته كمفوض لقوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وما زال القوام المأذون به للقوة ٢٠٥٧ فرداً (انظر المرفق).

ثانياً - أنشطة البعثة

إعادة تنظيم هيكل الشرطة وإصلاحها

٣ - أحرزت قوة الشرطة الدولية تقدماً فيما تبذله من جهود (حسبما يرد وصفه في الوثيقة S/1998/1174، الفقرة ٣)، من أجل إعادة تنظيم هيكل دوائر الشرطة في جمهورية صربسكا وإصلاحها. وعقد الفريق العامل المشكل فيما بين البعثة ووزارة الداخلية اجتماعات بصورة منتظمة لكفالة احترام المواعيد المنصوص عليها في الاتفاق الإطارى بشأن إعادة تنظيم هيكل الشرطة وإصلاحها وإضفاء الديمقراطية عليها في جمهورية صربسكا، الذي وقّع في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وبدأ جميع أفراد الشرطة العاملين في وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا ارتداء الزي الرسمي الجديد. وعقب إجراء استعراض واسع النطاق، خلصت قوة الشرطة الدولية إلى أن كتاب القواعد الداخلية لوزارة الداخلية يتمشى مع الممارسات الديمقراطية في أعمال الشرطة. وقد أحرز قدر كبير من التقدم صوب تحقيق الهدف المتمثل في إكمال الاعتماد والتدريب المؤقتين للضباط الموجودين بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وقد اتفق الفريق العامل على نموذج لبطاقة هوية تصدر لضباط الشرطة في جمهورية صربسكا لدى تسجيلهم. وتواصل قوة الشرطة الدولية تقييمها لكل من الأسماء البالغ عددها ٧ ٩٨٧

المدرجة على قائمة ملاك الموظفين الرسمية لتحديد المراحل التي اجتازها هؤلاء الأفراد من بين مراحل عملية الاعتماد المؤقت من جانب القوة. وقد أنشأت وزارة الداخلية شعبة مكرسة للتحقيق في ادعاءات المواطنين بشأن إساءة التصرف من جانب الشرطة، كما أعدت مدونة أخلاقية للشرطة.

٤ - وقد أثر مقتل نائب وزير الداخلية الذي ينتمي لكروات البوسنة، جوزو لوييتار، في ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٩ على سرعة الخطى التي تسير بها إعادة تنظيم هيكل الشرطة في اتحاد البوسنة والهرسك (الاتحاد). وما زالت قوة عمل مشتركة للتحقيقات، مؤلفة من أفراد من الشرطة الجنائية الاتحادية والكانتونية ومراقبين متخصصين من قوة الشرطة الدولية، تواصل تحقيقاتها في الأمر. وقد انتهت قوة العمل هذه من إجراء مئات المقابلات فيما يتعلق بالقضية، واستبعدت من الاعتبار ما يزيد على ٢٤٠ من المشتبه فيهم. وأصرت البعثة، في مقابلات أجريت مع مسؤولين من الاتحاد، على أن يكون النائب الجديد للوزير متمتعاً بسجل مهني يعتد به كضابط شرطة، وبالالتزام واضح بتنفيذ المرفق ١١ من الاتفاق الإطاري العام للسلام (انظر الوثيقة S/1995/999، المرفق)، واتفاق بون بيترسبرغ المعقود في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وبمراعاة أرفع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

٥ - وقد أدى الفراغ الناجم عن وفاة السيد لوييتار، الذي كان يحمل أعلى رتبة بين مسؤولي الشرطة الكروات في الاتحاد، إلى وقف عملية إعادة تنظيم وزارة الاتحاد، والحيلولة دون إحراز تقدم أسرع في إعادة تشكيل هيكل الشرطة في أنحاء الاتحاد. فلم يبدأ بعد الافتتاح الأولي لدوائر الشرطة في الكانتونين ٨ (ليوبوسكي)، و ١٠ (ليفنو). وقد اعتمد مسؤولو الشرطة الكروات في الكانتون ٨ (ليوبوسكي) شارة كتف محايدة لتستخدمها الشرطة الكانتونية، بيد أن الاستعمال الرسمي لهذه الشارة ما زال في انتظار الموافقة من حكومة الكانتون ٨. وأكد مسؤولو الكانتون ٨ أيضاً للبعثة أنهم سيقومون بنزع الشعار الكرواتي ذي المربعات من قبعات الشرطة كإجراء مؤقت، ريثما يبت مكتب الممثل السامي والبعثة في شأن استعمال شارة الاتحاد على القبعات. وفي الكانتون ١٠ (ليفنو)، أدى أخيراً تعيين وزير داخلية جديد إلى تهيئة ظروف يمكن أن تسفر عن حل المشاكل الوارد وصفها في تقرير المورخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/491، الفقرة ٦)، والتي ما زالت تعرقل الافتتاح الأولي. وقد أحرزت البعثة تقدماً بشأن إنشاء قوة للشرطة متعددة الأعراق في مجتمع زيبيتشي المحلي ذي الأغلبية الكرواتية، في الكانتون ٤ (زليينيتشا). ويتناسب التشكيل العرقي للشرطة هناك مع تعداد السكان لعام ١٩٩١.

٦ - وفي الاتحاد، أحرزت البعثة تقدماً نحو تحقيق حصص الأقليات المحددة في اتفاق بون - بيترسبرغ (انظر S/1998/1174، الفقرة ٥). وقامت الأفرقة العاملة الكانتونية المعنية بتوظيف وعودة أفراد الشرطة من أبناء الأقليات، والمؤلفة من موظفين من البعثة ومن كل وزارة كانتونية، بتحديد وفرز أكثر من ٤٧٠ من المرشحين من أبناء الأقليات للعمل في دوائر الشرطة في الاتحاد. وقد عاد ستة ضباط بوشناق يعملون في بلدية كابليينا ذات الأغلبية الكرواتية في الكانتون ٧ (موستار) إلى منازل أعيد بناؤها بمساعدة ثنائية قدمتها الولايات المتحدة (انظر S/1999/284، الفقرة ٤). وقد تم حتى الآن تشييد ٢٣ من هذه المنازل لأفراد الشرطة من أبناء الأقليات في كابليينا في الكانتون ٧ (موستار)، وفي بوغوجنو ذات الأغلبية من البوشناق

في الكانتو ٦ (ترافنيك)، وفي سراييفو ذات الأغلبية من البوشناق، وفي فارييس ذات الأغلبية من البوشناق في الكانتون ٤ (زينيتشا). وتتوافر الأموال لإعادة بناء ٢٠ منزلاً إضافياً لأفراد الشرطة من البوشناق في كابلينا. وفي جمهورية صربسكا، قدمت البعثة لوزارة الداخلية قائمة بأسماء ٢٠٠ ١ مرشح من غير الصرب للعمل في الشرطة، منهم ١٠ في المائة من النساء. وبالإضافة إلى تعيين ضباط شرطة من الأقليات، تواصل قوة الشرطة الدولية جهودها للعثور على ضباط للشرطة من بين النازحين الملتحقين بعمل في الوقت الحالي ولديهم اهتمام بالعودة للعمل في دائرة الشرطة القائمة في الكيان الذي تنحدر منه أصولهم.

٧ - وقد وضع الصندوق الاستثماري لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك برنامجاً للمعونة وقام بعرضه على الجهات التي يحتمل أن تمنح أموالاً للشرطة في جمهورية صربسكا والاتحاد (انظر S/1999/284، الفقرة ٨). وقد حضر ممثلي الخاص مؤتمر الجهات المانحة الخامس لإعلان التبرعات للبوسنة والهرسك الذي عقد في بروكسل يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، وأجمل ضرورة تمويل هذه المشاريع وكذلك تقديم الدعم لإنشاء دائرة موحدة للشرطة في إقليم بريتشكو ودائرة مشتركة للحدود متعددة الأعراق. وما زال التقدم الذي تحرزه البعثة في إصلاح الشرطة وإعادة تنظيم هيكلها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها يعتمد على قدرتها على تمويل التحسينات المبدئية الأساسية في قدرة الشرطة المحلية على العمل، فضلاً عن قدرة البعثة ذاتها على المكافأة على الامتثال والمعاينة على عدم التعاون في تنفيذ الاتفاقات. وتبلغ التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء للصندوق الاستثماري لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك ٩,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتشعر البعثة بالامتنان للتبرعات السخية المقدمة من إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وكندا، ولكسمبرغ، والنرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، واليابان. ويخصص الرصيد المتاح البالغ نحو ٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأكاديمية الشرطة في جمهورية صربسكا، ولبرامج التدريب التخصصي والتجهيز من أجل مكافحة الجريمة المنظمة. وأناشد حكومات البلدان الأخرى أن تتبرع بسخاء للصندوق الاستثماري.

اعتماد أفراد الشرطة وتدريبهم بصفة مؤقتة

٨ - إثر ورود تقارير عن وجود ضباط للشرطة غير مسجلين في الاتحاد، اتخذت قوة الشرطة الدولية إجراءات لضمان أن يكون جميع ضباط الشرطة العاملين في كل من كانتونات الاتحاد، البالغ عددهم ٦٢٧ ١٠ ضابطاً، مسجلين حسب الأصول من جانب قوة الشرطة الدولية بوصفهم من المأذون لهم بصفة مؤقتة بممارسة سلطات الشرطة. ويتم هذا عن طريق وضع قائمة بجميع ضباط الشرطة، وتحديد جميع الضباط الذين لم يتم تسجيلهم قبل ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واتخاذ خطوات لاعتمادهم بصفة مؤقتة. وقد أكمل الآن ما مجموعه ٨٠٨ ١٠ من الضباط (٩٨ في المائة) في الاتحاد تدريباً على مراعاة كرامة الإنسان، كما أكمل ٥٧٣ ٩ ضابطاً (٨٣,٢ في المائة) التدريب الانتقالي. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، ستكتمل الجولة النهائية من اختبار الضباط القائمين حالياً بالخدمة في الاتحاد بشأن مراعاة الكرامة الإنسانية. وفي جمهورية صربسكا، أكمل ٨٤٦ ٦ ضابطاً (٩٩ في المائة) التدريب على مراعاة الكرامة الإنسانية، وأكمل ٢٦٩ ٣ ضابطاً (٢٨,٥ في المائة) التدريب الانتقالي. وفي المناطق التي اكتمل فيها التدريب في هاتين الدورتين الدراستين

الأساسيتين، انتقل التدريب الذي توفره قوة الشرطة الدولية إلى مواضيع أكثر تخصصاً، من قبيل التوعية بشأن المخدرات، وكتابة التقارير، ومهارات الحاسوب، والاضطلاع بأعمال الشرطة في المجتمعات المحلية.

٩ - وحسب المشار إليه في تقريره الأخير (S/1999/284، الفقرة ١٧) ستفرض قوة الشرطة الدولية على كل من يسعى من ضباط لواء مكافحة الإرهاب السابقين للعمل في شرطة جمهورية صربسكا التي أعيد تنظيم هيكلها أن يخضع لإجراءات الانتقاء الصارمة التي تتبعها القوة. وتضم قائمة ملاك الموظفين الرسمية المقدمة من وزارة الداخلية بجمهورية صربسكا، امتثالاً لاتفاق إعادة تنظيم هيكل الشرطة في الجمهورية، ٦٧٤ من ضباط لواء مكافحة الإرهاب السابقين الذين أتموا الدورتين الدراستيتين اللتين تقدمهما القوة بشأن مراعاة الكرامة الإنسانية والتدريب الانتقالي. ومن بين هؤلاء، أكمل ١٥٤ ضابطاً أيضاً التدريب على أعمال الشرطة، الذي يجري تحت إشراف قوة تثبيت الاستقرار. وتعكف القوة على تقييم ما إذا كان سيلزم لهؤلاء الضباط اجتياز دورة دراسية أساسية كاملة بالأكاديمية حتى يحق لهم العمل كضباط للشرطة.

١٠ - وكما بينت في تقريره السابق (المرجع نفسه، الفقرة ١٨) فإن التقدم المحرز في مجال اختيار مرشحين غير مدربين من أبناء الأقليات للعمل بالشرطة في كلا الكيانين يشدد على أهمية دور الأكاديميات في تحقيق الإصلاح وإعادة تنظيم هيكل خدمات الشرطة في الاتحاد وجمهورية صربسكا. وقد شرعت أكاديمية الشرطة المحددة التابعة لوزارة الداخلية الاتحاد دورتها التدريبية الأولى التي تدوم ستة أشهر اعتباراً من ٢٦ نيسان/أبريل ويضم الصف ١١٠ طلاب، نصفهم تقريباً من النساء. ويشمل الصف ٦٦ صربياً و ٢٩ كرواتياً وأربعة بوسنيين و ١١ يسمون بـ "فئات أخرى". وتعمل قوة الشرطة الدولية مع وزارات داخلية الاتحاد والكانتونات من أجل إيجاد وسائل ثابتة ومنصفة تغطي تكاليف تشغيل الأكاديمية. وأحرز كذلك تقدم في استحداث الأكاديمية في جمهورية صربسكا. وفي انتظار إنشاء أكاديمية دائمة، حدد قسم التدريب في الأكاديمية التابع لقوة الشرطة الدولية والفريق العامل التابع للقوة ووزارة الداخلية لجمهورية صربسكا ثلاثة مواقع تدريب مؤقتة. ووافقت الوزارة على الشروع في تدريب الصف الأول الذي يشمل عدداً كبيراً من المرشحين غير الصربيين، في موقع تدريب مؤقت في بانجالوكا بحلول نهاية حزيران/يونيه.

١١ - وتواصل قوة الشرطة الدولية تنفيذ سياسة مراقبة عدم الامتثال (انظر S/1998/1174، الفقرة ١٢). ففي الفترة بين ٢٨ شباط/فبراير و ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩، تلقت الوحدة المعنية بمراقبة عدم الامتثال ٩٠ إفادة بعدم امتثال أفراد إنفاذ القانون لالتزامهم. وهذه الإفادات هي الخطوة الأولى التي أدت في حالات خطيرة، إلى سحب الترخيص من الشرطي المعني. ومن بين ٩٠ حالة أبلغ عنها، شكلت ١٤ حالة منها انتهاكات طفيفة، وشكلت ٥٦ حالة منها انتهاكات غير إجرامية أقل خطورة لحقوق الإنسان، وشكلت ١٦ حالة انتهاكات إجرامية وخطيرة لحقوق الإنسان. وكانت أربع حالات تتصل بمعلومات مقدمة من وحدة تحري المعلومات الأساسية التابعة لقوة الشرطة الدولية لا تتصل بالسلوك المهني للأفراد المعنيين. وتتصل أكبر فئة إفادات عن عدم الامتثال تم تلقيها بانتهاكات في مجال العودة حيث وصل عددها إلى ٢٦ من أصل ٩٠ إفادة.

١٢ - ويستلزم التنفيذ الناجح لسياسة عدم الامتثال زيادة الاعتناء بسياسة سحب التراخيص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوصت الوحدة المعنية بمراقبة عدم الامتثال بسحب ترخيص ١٨ شرطيا كانوا مسؤولين عن ٣٥ حالة عدم امتثال. وعقب تحقيقات قام بها مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بادر مفوض قوة الشرطة الدولية إلى حد الآن بسحب تراخيص ١١ مسؤولا عن إنفاذ القانون ثبت تورطهم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. فضلا عن ذلك، أوصت قوة الشرطة الدولية بناء على تحريات عن المعلومات الأساسية مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بسحب تراخيص ٦ ضباط شرطة يعملون حاليا. وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أعلن الممثل السامي عن تسريح رئيس لجنة الإسكان في بوغوينو في الكانتون ٦ (ترافنيك) بعد أن أوصت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بتسريح ذلك المسؤول على أساس عدد من إفادات عدم الامتثال. وتقوم البعثة حاليا بإعداد وسائل لحمل سلطات الاتحاد وجمهورية صربسكا على الامتثال للالتزام بتسريح المسؤولين الذين سحبت تراخيصهم فورا.

١٣ - ووفقا للتوصيات الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عن مؤتمر بون لتنفيذ السلام (انظر مرفق الوثيقة S/1997/979) التي أشار إليها مجلس الأمن في قراره ١١٦٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨، أنشأت بعثة الأمم المتحدة للبوسنة والهرسك وحدة لمراقبة المخدرات، ووحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ووحدة للنظام العام لإدارة الحوادث من أجل توفير التدريب المتخصص والمشورة للشرطة المحلية. وانتهت وحدة النظام العام والحوادث الكبرى من إعداد ثلاثة كتيبات تدريبية ودليل عن إدارة الأزمات. كما نظمت دورات تدريبية عن مكافحة الشغب والجزء المتعلق بالنظام العام من برنامج التدريب الانتقالي للشرطة في كلا الكيانين. وفي جمهورية صربسكا تلقى ما يزيد عن ١٦٠ من قادة الشرطة المدربين دورات تدريبية وباشروا تدريب أكثر من ١٠٠٠ ضابط في ميادين إدارة الأزمات ومكافحة الشغب والعمليات التعبوية. ومن المقرر أن ينفذ في الاتحاد أيضا البرنامج الناجح الذي نفذ بالاشتراك مع البرنامج الدولي لتقديم المساعدة في التدريب على إجراء تحقيقات جنائية وهو البرنامج الذي استحدث مراكز مجهزة تجهيزا كاملا للاستجابة لحالات الطوارئ في برتشكو وبييلينا في جمهورية صربسكا.

١٤ - واستمرت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة في بذل جهود لإنشاء وحدات للشرطة ووحدات قضائية قادرة على مكافحة الجريمة المنظمة. وساهم اخصائيوها بتقديم المشورة والمساعدة في عمليات التحقيق المشتركة التي قامت بها الشرطة في وزارة الاتحاد وفي الكانتونات ٤ (توزلا)، و ٧ (موستار) و ٦ (ترافنيك)، فضلا عن التحقيق في اغتيال نائب وزير الداخلية لويطار (انظر الفقرة ٤ أعلاه). وفي سياق العمل عن كثب مع الشرطة المحلية بشأن هذه التحقيقات، حددت الوحدات المعدات المتخصصة والاحتياجات التدريبية للشرطة المحلية وشرعت في مد الشرطة ببرامجيات حواسيب، ومعدات الطب الشرعي بتمويل من الصندوق الاستئماني لمساعدة الشرطة. ونظمت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة أربع حلقات دراسية لمفتشي الجرائم وخبراء مواقع الجرائم في بانيالوكا ودوبوي في جمهورية صربسكا وفي سراييفو في الاتحاد. وفي الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٩، حضر ضباط من الكيانين دورات لتدريب المدربين على التحقيق الأساسي في الجرائم وعقدت الدورات في أكاديمية الشرطة الاتحادية في فراثشا، حيث نظمت أيضا دورة في إدارة الحالات المتخصصة في شهر أيار/مايو.

١٥ - وحسنت وحدة مراقبة المخدرات من نوعية دورتها المتقدمة لتدريب موظفي مكافحة المخدرات وهي بصدد تطوير نظام لاستعراض التقدم الذي أحرزته فرق مكافحة المخدرات الموجودة في البوسنة والهرسك في مجال التحقيقات. وتعمل الوحدة على تدريب قوة الشرطة الدولية والمدربين المحليين على أعمال المخابرات، والتوعية في مجال المخدرات، وتدريب ضباط المطارات على كشف المخدرات والمراقبة، والتحقيق في قضايا المخدرات والجريمة المنظمة. ويقوم أخصائيوها أيضا بالمساعدة في إجراء التحقيقات الجارية التي تتولاها شرطة الاتحاد والكانتون في الكانتون ٦ (ترافنيك) والكانتون ٧ (موستار). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُرِب ٢١٣ ضابطا نظاميا، و ٨٩ مدربا و ٤٦ ضابطا متخصصا في مكافحة المخدرات.

١٦ - ويواصل قسم التدريب المختص عمله في مجالات أخرى في التدريب أثناء الخدمة: فقد نُظِم مشروع نموذجي ناجح لبرنامج تدريب على إدارة حركة المرور على نطاق البعثة في زينيتشا خلال شهر آذار/ مارس. وتتولى فرقة التدريب التعبوي حاليا تدريب وحدة دعم الشرطة المحلية في سراييفو. ودُرِب ما مجموعه ٤١ كلبا على أداء واجبات (٣١ كلبا للدوريات و ١٠ كلاب لكشف المخدرات) و ٤٠ من موجهي الكلاب في إطار برنامج تدريب الكلاب. وقد اشترت الأمم المتحدة ٣٠ من تلك الكلاب واشترت السلطات الكانتونية ١١ منها. وانضم برنامج تدريب الكلاب إلى وحدة مراقبة المخدرات ليقوما معا بتقديم دورات في مجال مكافحة المخدرات لشرطة الكانتونات ٩ (سراييفو)، و ٨ (ليوبوسكي)، و ٢ (أوراسي) و ٧ (موستار).

خدمات المراقبة والمشورة التي تقدمها الشرطة

١٧ - كما بينت في تقريرتي السابق (S/1999/284، الفقرتان ٩ و ١٠) تظل أعمال المراقبة التي تقوم بها الشرطة المحلية، عن طريق الدوريات المستقلة والمشاركة، وتواجد ضباط قوة الشرطة الدولية في مخافر الشرطة المحلية والدعم المقدم للتحقيقات المحلية يمثلان العنصر الرئيسي في العمل اليومي لقوة الشرطة الدولية. وقد تحسنت فعالية برامج التواجد بالتحول من نشر أفراد من المراقبين في كل مخفر شرطة محلية إلى نشر أفرقة متواجدة في مخافر الشرطة المحلية. وبينت قوة الشرطة الدولية الحاجة إلى توفير ٣١٠ وظائف لمتواجدين - ١٥٢ منها في الاتحاد و ١٥٨ في جمهورية صربسكا. وفي الوقت الراهن، تم ملء ١٩٩ وظيفة في الاتحاد و ٩١ في جمهورية صربسكا. وتنتظر الوظائف الباقية وصول المراقبين الجدد ذوي الكفاءات الملائمة إلى البعثة. ولا يزال مستشارو قوة الشرطة الدولية رفيعو المستوى منتشرين في جميع مراكز الأمن العام التسعة لجمهورية صربسكا وفي جميع وزارات داخلية الكانتونات العشرة في الاتحاد. ويواصل ثلاثة مستشارين مختصين العمل في وزارة داخلية الاتحاد في مجالات التحقيق الجنائي ومكافحة الإرهاب والتدريب الأكاديمي. وأرسل في الوقت الراهن مستشاران مختصان إلى وزارة جمهورية صربسكا للعمل في مجالي التدريب الأكاديمي ومكافحة الإرهاب.

١٨ - وفي فرقة عمل التحقيقات المشتركة، يتولى ١٥ من المستشارين المتخصصين من قوة الشرطة الدولية أعمال الرصد ويقدمون المشورة للشرطة من دوائر الاتحاد والكانتونات، لا سيما في التحقيق في

الأنشطة الإجرامية عبر الكانتونات في الكانتونين ٦ (ترافنيك) و ٧ (موستار). وتنسق فرقة العمل أيضا عملها على نحو وثيق مع قوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي. وتتعاون في الوقت الراهن مع المحققين من مكتب الممثل السامي ومنظمة تقديم المساعدة في مجال الجمارك والضرائب التابعة للاتحاد الأوروبي والشرطة المالية للاتحاد في تحقيقات تتصل بعمليات اختلاس خطيرة، والتزامات ضريبية ومخالفات جمركية في الكانتون ٧ (موستار). كما تعمل مع الشرطة المحلية من أجل التعرف على هوية مقترفي الجرائم العنيفة الخطيرة في الكانتون ٧ وستشرع في التحقيق في قضايا محددة من قبل تشوبها علامات الإرهاب. وفي الكانتون ٦، تواصل فرقة العمل تقديم المساعدة في إجراء تحقيقات الشرطة المحلية في عمليات الاغتيال ومحاولات الاغتيال والوفيات المشتبه فيها في منطقة ترافنيك.

١٩ - وعملت قوة الشرطة الدولية مع مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ووحدة الشؤون المدنية، وقوة تثبيت الاستقرار، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل وضع برنامج لرصد اللاجئين القادمين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويتولى مراقبو قوة الشرطة الدولية المنتشرون في مختلف مراكز دخول الحدود ونقاط عبور خطوط الحدود المشتركة بين الكيانات ومراكز اللاجئين، مراقبة وتقييم الطريقة التي تعالج بها الشرطة المحلية تدفقات اللاجئين على البوسنة والهرسك. ويجري هذا النشاط استجابة لتقارير عن سوء معاملة اللاجئين القادمين من مناطق تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وابتزازهم من جانب شرطة جمهورية صربسكا.

٢٠ - نتيجة لعدم قيام الشرطة المحلية بعدد من عمليات الإخلاء القانونية الرامية إلى تيسير عودة المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الأصلية، حيث لم تكن هذه الشرطة حاضرة ولم تقدم مساعدة نشطة، أبلغ مفوض قوة الشرطة الدولية وزيري داخلية كل من جمهورية صربسكا والاتحاد في ٦ أيار/ مايو بوجوب استجابة الشرطة بفعالية إلى طلبات المساعدة المماثلة عند صدورها عن الجهات المختصة، محكمة كانت أم سلطة مكلفة بالإسكان. وقد بدأ مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مشروعا نموذجيا للتقييم في منطقة سراييفو للتأكد من تعاون الشرطة المحلية تعاونًا تامًا في تنفيذ جميع أوامر الإخلاء ومن أن السلطات الكانتونية المكلفة بالإسكان تؤدي واجباتها بنشاط.

حرية التنقل

٢١ - تواصل قوة الشرطة الدولية إنفاذ سياستها الناجحة الخاصة بمراقبة حركة المرور ومكافحة الجريمة، التي تحظر استخدام نقاط التفتيش التابعة للشرطة دون إخطار القوة الدولية أو الحصول على موافقتها (انظر الوثيقة S/1998/862، الفقرة ١٣). ولم تعد العوائق الماثلة أمام حرية التنقل من المسائل الملحة عقب البدء بنجاح في استعمال لوحات السيارات الموحدة في البلد.

٢٢ - وتواصل البعثة تعاونها الوثيق مع مكتب الممثل السامي من أجل بدء العمل بتراخيص قيادة موحدة وإنشاء دائرة حدود متعددة الأعراق في البوسنة والهرسك. وفي نيسان/أبريل، شاركت البعثة في اجتماع ترأسه مكتب الممثل السامي وضم وزراء الداخلية على صعيد الكانتونات والاتحاد وجمهورية صربسكا،

لاستعراض تصميم تراخيص القيادة الموحدة. وقد تم التوصل إلى اتفاق لتشكيل لجنة تقنية لاستكمال هذا التصميم. كما التقى كل من مكتب الممثل السامي والبعثة بوزارات الداخلية بشأن خطط لتنفيذ مشروع يستهدف موازنة معايير تكنولوجيا المعلومات في جميع وزارات الداخلية بالبلد.

٢٣ - وقد شارك ممثلي الخاص الممثل السامي في الطلب الموجه إلى مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك لاستعراض جهودها فيما يتعلق بنشر مفرزة أولية لدائرة الحدود قبل تاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وهو آخر أجل حدده مؤتمر تنفيذ السلام بمدير في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وإضافة إلى ذلك، استكملت دورات تدريبية خاصة بتقنيات متنوعة في مراقبة الحدود استفاد منها ضباط الشرطة المحلية البالغ عددهم ١٣٨ والمنشورون حالياً في المطارات الأربعة كلها في البوسنة والهرسك وفي نقطة العبور إلى جمهورية كرواتيا في أوراسي (الكانتون ٢).

عمليات التفتيش عن الأسلحة

٢٤ - واصلت قوة الشرطة الدولية تعاونها مع قوة تثبيت الاستقرار في القيام بعمليات تفتيش عن الأسلحة في مرافق الشرطة. وفي الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩، أجريت ٧٨ عملية تفتيش (٢٨ منها في جمهورية صربسكا و ٥٠ في الاتحاد)، وتمت ٣٢ عملية منها بدعم من قوة تثبيت الاستقرار. ولم تسفر إلا عملية تفتيش واحدة في جمهورية صربسكا و ٥ في الاتحاد عن مصادرة أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو تسليمها. وبصورة عامة، أزيل من مخازن الشرطة مسدسان و ٧ أسلحة طويلة الماسورة، و ٥ قاذفات للقنابل، و ١١ لغماً، و ١٥ قنبلة يدوية، و ٥٧ قنبلة تطلق من البنادق، و ١,٤ كيلوغرام من المتفجرات ونحو ٨٢٦ طلقة من الذخيرة.

بريتشكو

٢٥ - ينص قرار التحكيم النهائي، كما جاء في تقرير الساب (S/1999/284، الفقرة ٢٣)، على أن إقليم بلدية بريتشكو برتمته في فترة ما قبل الحرب يشكل مقاطعة بريتشكو للبوسنة والهرسك ويخضع لسيادة البوسنة والهرسك الخالصة. ومن المنتظر أن يضع حُكم بريتشكو بعين الاعتبار تعليقات حكومتي الاتحاد وجمهورية صربسكا المتعلقة بالنظام الأساسي لمقاطعة بريتشكو. وقد أخذت البعثة المبادرة بالفعل، بالتعاون مع المشرف على بريتشكو، لإنشاء قوة شرطة تابعة للمقاطعة. وقد نظم موظفو البعثة جلسة إحاطة إعلامية لضباط الشرطة في المقاطعة الجديدة بشأن محتويات قرار التحكيم النهائي وأجرت البعثة محادثات مكثفة مع موظفين من وزارتي الداخلية في الاتحاد وجمهورية صربسكا بخصوص قوة الشرطة والجهاز القضائي الجديدين في المقاطعة.

التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الموظفون المحليون المسؤولون عن إنفاذ القوانين

٢٦ - واصلت البعثة، طبقاً لولايتها، إجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الموظفون المحليون المسؤولون عن إنفاذ القوانين. وانتهت فترة مراقبة السلوك التي استمرت ثلاثة أشهر والتي خضعت لها إدارة شرطة ستولاتش في الكانتون ٧ (موستار) في ٣ أيار/مايو. وقد وضع ٧ ضباط شرطة

تحت المراقبة المستمرة. وقد جاءت فترة مراقبة السلوك عقب إجراء تحقيق شامل عن الأداء في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (انظر الوثيقة S/1999/284، الفقرة ٢٧)، أجرى خلاله فريق الرد الخاص التابع لمكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ٤٦ مقابلة مفصلة مع ضباط شرطة ستولاتش؛ وقام بتفتيش جميع أماكن العمل والمرافق، وفحص ملفات التحقيق، وسجلات التوظيف والأسلحة، والمراسلات الرسمية والملفات الإدارية، واستكمال عمليات جرد المعدات، ومرافقة الشرطة في دوريات ومهام أخرى، وأجرى مقابلات مع الموظفين المحليين والمواطنين بشأن أداء الشرطة وسلوكها. وتبين للفريق من نتيجة التحقيق، أن شرطة ستولاتش تفتقر إلى هيكل فعال تنظيمي ملائم وتتعرض لتأثيرات خارجية غير لائقة من قبل وزارة الدفاع، وأن عدد الضباط يتجاوز بكثير العدد المأذون به. وأسفر تحقيق الفريق أيضا عن افتقار شرطة ستولاتش إلى إدارة ذات طابع مهني وعملي وعن عدم ملائمة تدابير منع واكتشاف الجرائم.

٢٧ - وخلال فترة الوضع تحت المراقبة (٣ شباط/فبراير - ٣ أيار/مايو)، قام فريق الرد الخاص التابع لمكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بمشاركة إدارة شرطة ستولاتش أماكن عملها مشاركة كاملة، فاتخذ له مكتبا ببنية الشرطة، وشارك في اجتماعات الموظفين، ورافق الشرطة المحلية في أداء مهامها، وقام بصورة عامة بتقديم المشورة والمساعدة المكثفة. ونتيجة لذلك، خطت إدارة شرطة ستولاتش خطوات مهمة نحو إنشاء وحدة لإنفاذ القوانين ذات طابع مهني ومتعددة الأعراق. وقد جرد الأفراد الزائدون عن العدد المأذون به من سلاحهم وسُحبت منهم بطاقات الهوية؛ ونُظمت المكاتب على أساس الوظيفة وليس على أساس العرق؛ وبدأ كبار الموظفين في عقد اجتماعات مشتركة منتظمة؛ ووضعت سياسات للرد على حالات التهديد بتفجير القنابل والمتفجرات؛ وتم إقرار خطط أمنية خاصة بموسم العودة الذي بدأ؛ كما أزيلت بعض الرموز السياسية غير اللائقة. غير أن هناك مشاكل كبرى لم تحل بعد في أداء إدارة شرطة ستولاتش لعملها، ويُعد عدم قيام وزارة الداخلية الكانتونية بوضع برنامج إيجابي للإدماج السبب المباشر لهذه المشاكل والباعث على استمرارها. وفي ١٢ أيار/مايو، تقدم مفوض قوة الشرطة الدولية بمبادرة أطلق عليها "خطة عمل المائة يوم" لإدماج العناصر البوشناقية وكروات البوسنة الغالبة في إدارة الشرطة. وستقدم السلطات الكانتونية تقارير مرحلية عن إنجاز خطة العمل إلى لجنة تتولى الإشراف يرأسها الممثل الخاص ومفوض قوة الشرطة الدولية. وقد أصدر مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تقريراً عاماً عن المشاكل التي تواجهها الشرطة.

٢٨ - وفي ٧ أيار/مايو، بدأ فريق الرد الخاص التابع لمكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك "عملية الشفافية"، وهي عبارة عن تحقيق شامل عن وزارة الداخلية في الكانتون ٦ (البوسنة الوسطى)، بما في ذلك إدارات الشرطة في جميع أنحاء الكانتون. ويجري الاستعراض على إثر النتائج التي توصل إليها فريق دعم التحقيقات التابع لمكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال اضطلاعهم بعمله في منطقة ترافنك (S/1999/284، الفقرة ٢٩)، وهو مبني على المنهجية التي وضعت خلال التحقيق الشامل الذي خضعت له شرطة ستولاتش. وقام فريق الرد الخاص أولاً باستعراض إدارات الشرطة الاثنتي عشرة ثم بنايات الوزارات الكانتونية في ترافنك وفيتيز. وأجرى الفريق

مقابلات مع جميع رؤساء الإدارات، وأجرى عمليات تفتيش لجميع المرافق والمعدات وحصل على جميع الوثائق ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، تولى موظفو الفريق القانونيون تقييم المعلومات التي حصلوا عليها من الوزارة وإدارات الشرطة لاستعراض الامتثال للقوانين ذات الصلة. وركز فريق الرد الخاص على تقصير أجهزة الوزارات الكانتونية في الأداء وعدم قيام الوزارة بإدماج وتوحيد هيكلها التنظيمية، التي تعمل حاليا كمؤسسات متوازية تغلب عليها العناصر البوشناقية من ناحية والكرواتية البوسنية من ناحية أخرى. كما كشف الفريق عن وجود تأثيرات خارجية غير لائقة على الوزارة وإدارات الشرطة وأخضعها للدراسة. وسيقوم فريق الرد الخاص، عند انتهاء التحقيق الشامل، بصياغة التوصيات الملائمة التي ينبغي على وزارة الداخلية الكانتونية تنفيذها.

٢٩ - وردا على ادعاءات بأن "أشخاصا ذوي أصل أجنبي مقيمين" في دونيا بوتشينيا (بلدية مغلاي) في الكانتون ٤ (زنييتشا) ما فتئوا يمنعون سكان القرية السابقين من الصرب من العودة للإقامة والزيارة (S/1999/284، الفقرة ٣٠)، يضطلع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة بمشروع لرصد عمل الشرطة في مغلاي، وتقييم ما إذا كانت توفر محيطا سالما وآمنا. ويشتمل مشروع الرصد المكثف على دراسة رد شرطة مغلاي على حوادث يكون السكان والمشردون والزوار أطرافا فيها؛ ومعالجة شرطة مغلاي لعمليات العودة والزيارات إلى القرية، وقيام الشرطة بدوريات في القرية، والإجراءات الإدارية مثل عملية تسجيل الإقامة والأسلحة التي تقوم بها الشرطة. ويهدف المشروع أيضا إلى استعراض الملاك الوظيفي لشرطة مغلاي وهيكلها التنظيمي، فضلا عن تحديد ما إذا كانت عرضة لأية تأثيرات خارجية غير لائقة من "السكان ذوي الأصل الأجنبي".

٣٠ - وبالإضافة إلى المشاريع الخاصة الموضحة أعلاه، يواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة إجراء تحقيقات نشطة في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان المنسوبة إلى موظفي إنفاذ القانون المحليين. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، وبعد مشاورات مع مركز تنسيق حقوق الإنسان التابع لمكتب حقوق الإنسان، استهلكت التحقيقات من جديد في حادث خسيس وقع في موستار في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ (انظر S/1997/224، الفقرة ١٠) أطلق أثناءه ضباط شرطة تابعين للكروات البوسنيين من غرب موستار النار على مجموعة من المدنيين البوسنيين أثناء وجودهم في ساحة أحد المدافن. فقتلوا شخصا وجرحوا ٢٠ آخرين. وقد شاب القصور التحقيقات المبدئية التي أجرتها السلطات المحلية لإنفاذ القانون، وجاءت عملية الملاحقة القضائية التي أعقبت ذلك معيبة ولم تنته إلى إدانة مقترفي الحادث. وتخضع التحقيقات الراهنة التي يجريها موظفو وزارة الداخلية في الكانتون للمراقبة الدقيقة من جانب محقق مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة، الذين يقدموا أيضا مشورتهم في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ.

٣١ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، سعت ست عشرة امرأة حُملن على ممارسة الدعارة وتعرضن للضرب ولأشكال أخرى من إساءة المعاملة إلى الحصول على مساعدة من قوة الشرطة الدولية ومكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة وقد أجبن إلى طلبهن. ويسعى المكتب مدعوما بمشورة قانونية من مفوضية الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان ومشروع تقييم النظام القضائي التابع للبعثة إلى التأكيد من عدم تقديم هؤلاء النسوة إلى المحاكمة وإعادتهن إلى بلدانهن الأصلية.

٣٢ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أطلقت المحكمة المحلية في كولا بالقرب من سراييفو سراح جميع المتهمين الستة المشتبه فيهم في حادث مقتل سردان كنيذيفيتش، نائب رئيس مركز الأمن العام في بالي بجمهورية صربسكا، في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ (انظر S/1999/284، الفقرة ٢٨). ووضع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة عملية المحاكمة تحت نظره الدقيق للتأكد من أن المحكمة لن تأخذ بالأقوال التي حصل عليها موظفو إنفاذ القانون في جمهورية صربسكا من المشتبه فيهم ومن الشهود بالتعذيب وغيره من أساليب الإكراه، وفقا لما ينص عليه القانون الداخلي والقانون الدولي اللذان يحظران استخدام العنف في إجراءات المحكمة. ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة أيضا رصد التحقيقات الجنائية التي يجريها حاليا قاضي التحقيقات في محكمة سوكولاتش الابتدائية بحق موظفي إنفاذ القانون من جمهورية صربسكا المتهمين بالضلوع في عمليات تعذيب وغيرها من أشكال المعاملة السيئة في أثناء التحقيقات التي أجريت بشأن مقتل كنيذيفيتش، وقد تقاعس عديد من الأشخاص الرئيسيين المشتبه فيهم عن المثول أمام المحكمة رغم إعلانهم بذلك أكثر من مرة. ولم تقم شرطة جمهورية صربسكا بتنفيذ أوامر الاعتقال التي صدرت بحقهم.

الشؤون المدنية

٣٣ - وبالإضافة إلى قيام وحدة الشؤون المدنية التابعة للبعثة بمهامها المتعلقة بتقديم التقارير السياسية، تواصل الوحدة تعزيز ما تقدمه من دعم إلى مهام الإصلاح الأساسية للشرطة والنظام القضائي التي تضطلع بها البعثة، عن طريق المشاركة في أفرقة العمل المعنية بتوظيف أفراد الأقليات، والتعاون الوثيق مع مستشاري قوة الشرطة الدولية المتاحين لوزارات الكانتونات ومراكز الأمن العام. كذلك، تقوم وحدة الشؤون المدنية في البعثة تحت توجيهات ممثلي الخاصة، بمواصلة تمثيل البعثة في مجموعة مختلفة من أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات يرأسها مكتب الممثل السامي، بما فيها فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة على الصعيدين الوطني والإقليمي، أو ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيما يتعلق بتنفيذ نتائج الانتخابات المحلية المحرزة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ والتخطيط لإجراء الانتخابات المحلية المزمع لها خريف عام ١٩٩٩. وعملت الوحدة عن كثب مع قوة الشرطة الدولية في مراقبة عمليات عبور الحدود أثناء تدفق اللاجئين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مؤخرا، وقامت بأدوار رئيسية في تقديم المساعدة لإنشاء أكاديميتين للشرطة في الكيانين. ويواظب موظفو وحدة الشؤون المدنية على زيادة دعمهم إلى مشروع تقييم النظام القضائي في مرحلته الحالية التي يستهل فيها البرنامج تركيزه على مسألة التدخل السياسي في أعمال الجهاز القضائي ورصد المحاكمات التي تتضمن اتهامات بالفساد بين كبار السياسيين.

٣٤ - وتواصل وحدة الشؤون المدنية في البعثة التعاون مع قوة الشرطة الدولية في تنفيذ الولاية المتصلة بإصلاح جهاز الشرطة وإعادة تنظيم هيكله، عن طريق تقديم مشورة بشأن التطورات السياسية في البلاد. ويواصل اثنان من موظفي الشؤون المدنية عملهما المتفرغ في المسألة المتصلة بتنفيذ جمهورية صربسكا لاتفاق إعادة تنظيم الهيكل، كما عين موظف للعمل مع قوة الشرطة الدولية لتنفيذ عملية إعادة تنظيم

هكيل جهاز الشرطة في الاتحاد. وشملت هذه الأنشطة بذل جهود للحصول على موافقة السلطات السياسية في الكانتونين ٨ و ١٠ على التدابير التي تتيح بدء مباشرة خدمات الشرطة في هذين الكانتونين وتقديم المشورة إلى مأمور برتشكو في تنفيذ الجزءين المتعلقين بالشرطة والقضاء في قرار التحكيم النهائي لبرتشكو. وفي أحد مشاريع وحدة الشؤون المدنية، يستمر التعاون مع قوة الشرطة الدولية لإنشاء خدمة حدودية متعددة الأعراق وتعيين أفراد شرطة من بين الأقليات، وتطبيق خدمات الشرطة على صعيد المجتمع المحلي. واتجه المشروع أيضا إلى التعرف على المانحين الملمين بمشاكل الجنود المسرحين من أجل كفالة التزامهم بتقديم المساعدة لإعادة تدريب وتشغيل أفراد الشرطة المستغنى عن خدماتهم.

تقييم النظام القضائي

٣٥ - تغير محور تركيز مشروع تقييم النظام القضائي التابع للبعثة على مدى الشهور الثلاثة الماضية من إجراء تقييم شامل للنظام القضائي، إلى التركيز على القضايا الجديدة ذات الأهمية الخاصة. وشملت هذه القضايا إنفاذ أحكام المحاكم، وكفالة أمن القضاة والشهود، والمراحل الأولية لعمليات العدالة الجنائية، وتخطيط وتنفيذ قرار التحكيم النهائي لبرتشكو، والمشاركة العملية في رصد المحاكمات.

٣٦ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، استكمل التقرير الذي يغطي الأشهر الثلاثة الأولى لبرنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة. وقد أولى التقرير تركيزا خاصا للجوانب المؤسسية واستفاد من المعلومات التي جرى تجميعها لكل محكمة بشأن الموظفين والموارد المادية وعدد القضايا والخلفيات القضائية. وأعطى التقرير أيضا تقييما مبدئيا للأبعاد التشريعية والسياسية للنظام القضائي وانتهى إلى وجود أوجه قصور مؤسسية عديدة، وضرورة إجراء مزيد من التغييرات التشريعية في ميادين من قبيل التوظيف والقانون الجنائي وقانون الأسر، رغم أن هذه التغييرات لن تكفي وحدها لإزالة المعوقات الرئيسية التي تعترض سيادة القانون، والتي تكمن جذورها في البيئة السياسية لنظام المحاكم. وعرضت البعثة استنتاجات التقرير في اجتماعات منفصلة عقدت مع وزيري العدل في الكيانين، وفي جميع كانتونات الاتحاد.

٣٧ - وعقب استكمال المرحلة الأولى، لبرنامج تقييم النظام القضائي تطلع البرنامج إلى المجالات الأعم والتي تكتنفها المشاكل والمتعلقة بالتميز، وكفالة استقلال الجهاز القضائي، والتعاون المشترك بين الكيانين، والتأخر في إجراءات المحاكم، وإنفاذ أحكام المحاكم. وبدأ البرنامج أيضا إجراء تحقيق تفصيلي لبعض المجالات التي تنطوي على مشاكل محددة جرى الكشف عنها في أثناء المرحلة الأولى. وتناولت الدراسة موضوع الاستخدام المفرط وغير الضروري للخبراء في بعض الأحيان في نظام المحاكم. وجرى أيضا تناول موضوع عدم كفاية الأمن المتوافر للقضاة والشهود وغيرهم في نظام المحاكم وهو ما بدا ظاهرا في مناطق مختلفة من البوسنة. وبمساعدة قوة الشرطة الدولية، أجرى البرنامج اتصالا بوزيري الداخلية والعدل في الكانتون ٦ أسفرت عن زيادة الحماية التي توفرها الشرطة في هذا المجال. ويولى الاهتمام لمسألة التأخر في تعيين رئيس لمحكمة زبيتش البلدية، وتوفير التمويل اللازم للمحكمة. وتشمل اختصاصات المحكمة الجيب الكرواتي الموجود داخل الكانتون ٤ الذي تقطنه أغلبية من البوشناق. وبالتنسيق مع قوة الشرطة الدولية ومكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة، يجري العمل من أجل التصدي لفشل نظام العدالة الجنائية في الكانتون

١٠ في إجراء تحقيقات وعقد محاكمات في دعاوى تشمل عناصر عرقية ومنها عدم الاستجابة لعمليات الشغب التي وقعت في درفار في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وينطوي برنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة أيضا على اهتمام أعم يتعلق بالمصاعب المتوطنة في المراحل الأولى لعملية العدالة الجنائية.

٣٨ - ويقدم البرنامج مساعدة إلى برتشكو بطلب من مكتب الممثل السامي وبتنسيق معه. وقد عرض على مأمور برتشكو تحليل لتبعات أحكام قرار التحكيم النهائي لبرتشكو، فيما يتعلق بنظام المحاكم. وسيقدم البرنامج موظفا دوليا في مجال النظم القضائية سيحصل على دعم من موظف آخر من أجل تقديم مساعدة في تنفيذ هذا الجزء من قرار التحكيم. وعلاوة على ذلك، يتعاون فريق برنامج التقييم الموجود في توزلا مع مكتب الممثل السامي في رصد إجراءات العدالة الجنائية بحق حازم فيكالو، نائب رئيس وزراء الكانتون ٣، ووزيرين سابقين آخرين في الكانتون في أعقاب اتهامات وجهت إليهم بالفساد.

التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

٣٩ - واصلت البعثة العمل عن كثب مع سائر وكالات الأمم المتحدة سواء في مجال الاستجابة للحوادث المحددة، أو في وضع المشاريع الطويلة الأجل. وواصلت التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار في مجال التفتيش على الأسلحة. كما واصلت تعاونها الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل دعم عودة المشردين واللاجئين. وجرى تنفيذ هذه الأنشطة في الأساس عن طريق تقديم المشورة إلى الشرطة المحلية في وضع الخطط الأمنية المتعلقة بزيارات التقييم وعمليات العودة ورصد تنفيذها، وعن طريق تشجيع عودة أفراد الشرطة من الأقليات ورصد أنشطة الشرطة المحلية في مناطق الحدود وعلى الطرق وفي المخيمات المقامة في سائر أنحاء البلاد لاستيعاب اللاجئين الجدد الوافدين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتواصل البعثة العمل عن كثب مع مكتب الممثل السامي وقوة تثبيت الاستقرار والمنظمة الأوروبية لتقديم المساعدة في مجال الجمارك و الضرائب في الأعمال التحضيرية المتعلقة بإنشاء خدمة حدودية موحدة. وتعمل البعثة أيضا عن كثب مع مكتب الممثل السامي في وضع خطط للإصلاح القضائي وتواصل تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ نتائج الانتخابات التي أجريت يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وفي تخطيط الانتخابات البلدية التي ستجرى في خريف عام ١٩٩٩. وتعاونت البعثة بصورة كاملة أيضا مع مأمور برتشكو في تنفيذ قرار التحكيم النهائي وركزت على تنفيذ الجانب المتعلق بتطوير قوة الشرطة والجهاز القضائي المحليين الجديدين. ويتعاون مستشارو قوة الشرطة الدولية مع موظفي مكتب الممثل السامي والمنظمة الأوروبية لتقديم المساعدة في مجال الجمارك والضرائب، من أجل التصدي للتزوير والجريمة المنظمة في الكانتون ٦ (ترافنك) والكانتون ٧ (موستار).

٤٠ - وأدى نجاح بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إنشاء برنامجها للتواجد (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) إلى استكشاف البعثة لسبل جديدة لإعادة التنظيم الداخلي، لكي تصبح أكثر كفاءة في عملياتها اليومية، وأفضل استعدادا للتعاون مع المنظمات الرئيسية الأخرى وتيسير علاقاتها مع السلطات المحلية. ومن المنتظر أن تخفف البعثة عدد مناطقها وفقا لنطاق عمل قوة تثبيت الاستقرار والمنظمات الرئيسية الأخرى، وأن يعاد تنظيم كل منطقة داخليا تحت إشراف منسق واحد يكون مسؤولا مباشرة أمام ممثلي الخاصة من أجل تحسين التعاون فيما بين عناصر البعثة.

ثالثا - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٤١ - حسبما ورد في تقريره السابق (S/1999/284، الفقرة ٢٨)، تواصل ممثلي الخاصة تنسيق واستهلال برامج مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة والهرسك. وفي اجتماعات تنسيقية تعقد كل اسبوعين، تقدم البعثة للوكالات إحاطة عن التقدم الذي أحرزته في إنجاز ولايتها، وكذلك عن التطورات السياسية والشواغل الأمنية في منطقة البعثة. ونشطت ممثلي الخاصة، بوصفها المسؤولة المكلفة بشؤون الأمن، في تنسيق استجابة وكالات الأمم المتحدة للشواغل الأمنية في جمهورية صربسكا عقب إعلان قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو، وطرد بوبلاسين رئيس جمهورية صربسكا وتوجيه ضربات ناتو الجوية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٤٢ - يواصل مكتب الفاو لتنسيق التدخلات الزراعية في حالات الطوارئ في البوسنة والهرسك تركيز أنشطته على تقديم المساعدة إلى المشردين من أهالي الريف والعائدين من أبناء الأقليات عن طريق تقديم المساعدة الزراعية وإقامة المشاريع المولدة للدخل في المناطق الريفية. كما يواصل تقديم الدعم التقني إلى وزارتي الزراعة وإقامة الاتصال معهما، بالإضافة إلى إعداد استراتيجية متوسطة الأجل للتنمية الزراعية المستدامة. كما تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإكمال خطط بدء الاضطلاع بعملية مسح في تموز/يوليه لحالة موارد الأرض بعد انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك. ويهدف المسح إلى دعم عمليات المسح الروتينية للتربة، وتحليل النتائج وتصنيف البيانات في شكل رقمي. وستنظم الفاو أيضا برامج تدريب من شأنها رفع مستوى المنهجيات الوطنية لمسح التربة إلى مستوى المعايير الدولية.

منظمة العمل الدولية

٤٣ - واصلت منظمة العمل الدولية تقديم برامجها للتدريب المهني والمساعدة التقنية في مجال التشييد وعدة مجالات هندسية، وتنمية المشاريع الصغيرة جدا والمشاريع الصغيرة وتعزيز الحوار الاجتماعي. وقد استمر بتمويل من حكومة لكسمبرغ التدريب في قطاع البناء والتشييد المقدم للفئات الضعيفة في الكانتون ١، والذي موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٤ - لا تزال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تضطلع بولايتها المتمثلة في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (انظر S/1998/1174، الفقرة ٣٢). وقد بلغ مجموع عدد المتهمين الذين ينتظر القبض عليهم أو ما زالوا رهن إكمال إجراءات محاكمتهم ٥٩ شخصا صدرت لائحة اتهام ضد ٢٣ منهم. وفي قضية اختتمت في أيار/مايو، أدين زلاتكو كسوفسكي بصفته الفردية كشريك وصفته كقائد على السواء بتهمة انتهاك قوانين أو أعراف الحرب وصدر ضده حكم بالسجن لمدة سنتين ونصف. وتجري حاليا أربع محاكمات أخرى. كما يستمر التحضير لبدء برنامج استخراج الجثث لعام ١٩٩٩، الذي سيستمر حتى تشرين الأول/أكتوبر.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٤٥ - استمرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تعمل في البوسنة والهرسك في تعاون وثيق مع ممثلي الخاصة في البوسنة والهرسك وتحت سلطتها التنفيذية، في تركيز أنشطتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتمييز وقضايا الجنسين. وفيما يتعلق بمشكلة الاتجار بالأشخاص، استهلت المفوضية برنامجا لكفالة حماية الأشخاص الذين يوجدون في حالات الإكراه على البغاء. ويهدف البرنامج إلى تسهيل العودة الآمنة والطوعية إلى الوطن لمن يطلبون ذلك، وإتاحة حصولهم على الرعاية الصحية والمساعدة والمشورة القانونية. وقد عالجت بالفعل ١٦ حالة لأفراد من أوكرانيا ورومانيا وبلغاريا. ويجري تنفيذ أجزاء البرنامج المتعلقة بأعمال الرقابة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بينما ساعدت المنظمة الدولية للهجرة في إعادة إلى الوطن. ونظمت المفوضية أثناء الفترة التي يشملها التقرير زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، للبوسنة والهرسك (٦-٨ أيار/ مايو)، وقدمت الدعم للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في مجال ولايته من خلال تنظيم زيارته للمنطقة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٦ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على بناء القدرات وتعبئة الموارد لمشاريع إزالة الألغام والتعمير والتنمية في مناطق محددة وتوليد العمالة في الأجل القصير، وتنفيذ هذه البرامج. وبالإضافة إلى ذلك يواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ أنشطة عمالة مكثفة على نطاق صغير ترتبط بالعمالة القروية والبرامج البيئية. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، اتخذ البرنامج الإنمائي الخطوات الأولى لاختيار فريق من الخبراء الاستشاريين لوضع برنامج متكامل لإنعاش برتشكو، دعما لتنفيذ قرار التحكيم النهائي. ويجري وضع البرنامج بالتشاور الوثيق مع مكتب الممثل السامي وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وبدأ البرنامج الإنمائي أيضا عملية تشاور بصدد إعداد أول تقرير للبوسنة والهرسك عن التنمية البشرية الوطنية. ويقوم بإعداد هذا التقرير خبراء بارزون من القوميات الثلاث للبلد.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤٧ - في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، عاد إلى البوسنة والهرسك ما يقدر بـ ٨٠٠ ١٠ لاجئ قدم معظمهم من ألمانيا. ولا يشمل هذا العدد عددا غير محدد من اللاجئين البوسنيين الصرب الذين بدأوا العودة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ ٢٤ آذار/ مارس. وقد بلغ مجموع عدد اللاجئين العائدين إلى البوسنة منذ انتهاء الحرب زهاء ٣٣٠ ٠٠٠ لاجئ. وعاد ٢٥٦ ٠٠٠ من المشردين الآخرين داخل البوسنة، ولكن العدد الإجمالي التقديري للمشردين استمر في الزيادة إلى ما يقرب من ٨٥٠ ٠٠٠ مشرد، حيث أن عدد اللاجئين الذين انتقلوا إلى أماكن أخرى بعد عودتهم إلى موطنهم يفوق عدد من عادوا منهم إلى ديارهم التي كانوا فيها قبل الحرب.

٤٨ - وظل العدد المسجل من أفراد الأقليات العائدين في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٩ أقل من التوقعات، حيث بلغ عدد حالات العودة في ٣١ آذار/ مارس ٧٢١ ١ حالة. غير أنه تبين من الرصد الميداني أن حالات العودة الطوعية، من جانب البوسنيين من أصل صربي قد ازدادت بدرجة كبيرة مع قدوم الربيع.

ومن الواضح أن بعضها ارتبط بالصراع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي يؤثر أيضا على الحالة الاقتصادية في جمهورية صربسكا. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٧٦٦ كرواتيا (إلى سراييفو وفاريس) و ١٣٠ بوسنيا (إلى وسط البوسنة) في نطاق الاتحاد، بينما عاد ٦٦٧ صربيا ومن جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الاتحاد (في الأغلب إلى سراييفو ودرفار). وعاد ١٥ كرواتيا و ١٤٣ بوسنيا آخرين إلى جمهورية صربسكا (بوسانسكا وغراديسكا وبانيا لوكا).

٤٩ - وبحلول نهاية نيسان/أبريل، تجاوز العدد الإجمالي للاجئين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في البوسنة والهرسك ٥٠ ٠٠٠ لاجئ، مع وصول ما يقرب من ٦٠٠ ١٧ لاجئ في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ من كوسوفو، وما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ لاجئ من سنجق، وصل معظمهم خلال الأسبوع الأخير من آذار/مارس، وانتقال عدد كبير ولكن غير محدد من الصرب، يقدر بما لا يقل عن ١٠ ١٠٠ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى جمهورية صربسكا. وأتى بعض هؤلاء اللاجئين ذوي الأصل الصربي من كرواتيا في موجة تشرد ثانية، إضافة للاجئين الكرواتيين من كرايينا الذين يقدر عددهم بـ ٣٠ ٠٠٠ لاجئ موجودين في البوسنة والهرسك بالفعل، ومعظمهم في منطقة بانيا لوكا. وجرى حتى نهاية آذار/مارس إيواء حوالي ٤ ٠٠٠ لاجئ في أماكن إيواء جماعية، بينما وجد جميع الباقين أماكن سكن خاصة، في أغلب الأحيان مع أصدقاء أو أقارب. وتواصل وزارة الشؤون المدنية والاتصالات الاشتراك الكامل والاضطلاع بالمسؤولية التنفيذية عن حماية اللاجئين ومساعدتهم، بدعم كبير من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وطائفة من المنظمات غير الحكومية المشاركة.

٥٠ - وما زال تحديد أماكن ملائمة لإقامة مراكز جديدة للاجئين من أجل مواجهة تدفقاتهم المستمرة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكذلك التفاوت في المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الأهالي البوسنيين المعوزين، المسألتين الرئيسيتين اللتين تحتاجان إلى عناية مبكرة. وقد وضعت المفوضية خطة احتياطية، بالتشاور الوثيق مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار، لمواجهة تدفق موجات اللاجئين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذي يمكن أن يكون كبيرا وسريعا.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٥١ - فتحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مدرستين للحوامل في جمهورية صربسكا في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، وضعت خطة عمل للقضاء على الحصبة فضلا عن استراتيجية للقضاء على شلل الأطفال في الاتحاد. وتعاون اليونيسيف مع السلطات الصحية المحلية في تنظيم حملة لتحصين الأطفال اللاجئين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في البوسنة والهرسك. وفي ميدان التعليم، دعمت اليونيسيف كلية تدريب المعلمين في سراييفو في إكمال الدورة الأولى من مشروع التعليم الفعال عن طريق إعداد مواد ونماذج تدريبية لكي يستخدمها المعلمون في أرجاء الاتحاد. وأنتجت مواد دراسية من أجل الأطفال اللاجئين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتوزيعها. وعقدت حلقتان تدريبيتان من أجل ٤٠ معلما وأخصائيا نفسيا في المدارس من جمهورية صربسكا والاتحاد تناولت الأطفال المحتاجين لتدابير

حماية خاصة. وبالتعاون مع جامعة بانياالوكا، أكملت اليونيسيف إجراء تقييم عن نوعية حياة المراهقين في جمهورية صربسكا كأساس لتقديم المساعدة النفسية الاجتماعية لهم. وتم إصلاح قاعات اللعب في مستشفيات الأطفال في بانياالوكا ودوبويي وسراييفو. وبدأ بث برنامج إذاعي بالألبانية للأطفال اللاجئين من كوسوفو.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٥٢ - حصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على دعم قوي من الحكومات الوطنية والمانحين من أجل مشروعها لإعادة تشييد جسر موستار القديم في المؤتمر الخامس للمانحين من أجل البوسنة والهرسك المعقود في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩. وتشارك اليونسكو أيضا في إعادة تشييد المكتبة الوطنية ومكتبة الجامعة في سراييفو عن طريق تقديم معدات لشبكة المنطقة المحلية. وبدأت أيضا مشروعا لتطوير وتحديث محفوظات الاتحاد. وتواصل اليونسكو تنفيذ مشروع لتجديد مسجد تاباكييتشا المُقام في القرن السادس عشر في موستار، فضلا عن مشروع متحف دير الفرائسييكان في كراييفا سوستييسكا. وعقدت حلقات لتدريب المعلمين في بيهاتش (كانتون ١) وغورازده (كانتون ٥) وترافنك (كانتون ٦) وزينيتشا (كانتون ٤) وتوزلا (كانتون ٣) وسراييفو (كانتون ٩) في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٩، وحلقة دراسية وطنية عن دعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في أيار/مايو ١٩٩٩. وأقامت مشروعا لمبادرات إدرار الدخل للنساء في الجزء الشرقي من جمهورية صربسكا. واستمر ترميم وإصلاح المدارس في الكانتونات ١ و ٤ و ٥. وتم الانتهاء من ترميم مبنى الألعاب الرياضية في سراييفو في أيار/مايو ١٩٩٩.

منظمة الصحة العالمية

٥٣ - تواصل منظمة الصحة العالمية دعمها لوزارتي الصحة في الكيانين. وقل حجم الدعم الذي يركز على المشورة التقنية والتنسيق الصحي الدولي بما يتناسب مع زيادة القدرة المحلية للبوسنة والهرسك. وفي إطار برنامج المنظمة للمساعدة الإنسانية، أكمل برنامج العلاج الأسري واتخذ قرار بإغلاق ثلاثة مكاتب ميدانية من بين المكاتب الميدانية البالغ عددها أربعة مكاتب.

البنك الدولي

٥٤ - لا تزال الأنشطة التي يبذلها البنك الدولي تركز على ثلاثة عناصر رئيسية هي: التنسيق بين المانحين وتنفيذ المشاريع وتقديم الدعم من أجل انتقال البلد إلى الاقتصاد السوقي عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسات الاقتصادية والدعم للميزانيات وموازن المدفوعات. واشترك البنك الدولي والاتحاد الأوروبي في رئاسة المؤتمر الخامس الناجح للمانحين المعقود في بروكسل في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو، حيث تعهد المانحون بتقديم ١,٠٥ بليون دولار أخرى إلى البوسنة والهرسك. ويواصل البنك الدولي تنفيذ مشاريع الترميم البالغ عددها ٢٦ مشروعا التي يمولها ويديرها. وحيث أن عددا كبيرا من هذه المشاريع أوشك على الاكتمال، فإن البنك يركز بشكل متزايد على إصلاحات السياسة الاقتصادية العامة التي تعزز استثمارات القطاع الخاص وتدعم النمو الذي يحقق الاكتفاء الذاتي.

٥٥ - وبدأ البنك مشروعاً للتنمية المحلية لمساعدة البلديات في الحصول على ائتمان من أجل مشاريع البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية ومشروع للصحة الأساسية لإقامة نظام للرعاية الصحية الأولية فعال من حيث التكلفة في المجتمعات المحلية وتحسين إدارة القطاع الصحي في كل كيان من الكيانات. وتفاوض البنك مؤخراً بشأن تقديم قرض ثانٍ للتكيف الهيكلي في مجال المالية العامة وقرض للتكيف الهيكلي في مجال خصخصة المصارف والمؤسسات وذلك لمساعدة حكومتي كلا الكيانين في تنفيذ استراتيجيتها للخصخصة. وتفاوض البنك أيضاً بشأن مشروع لتقديم رأس مال عامل للأعمال الموجهة نحو التصدير، وبالتنسيق مع اليونيسكو بشأن مشروع رائد للتراث الثقافي من أجل ترميم الجسر والمدينة القديمة في موستار.

برنامج الأغذية العالمي

٥٦ - سينهي برنامج الأغذية العالمي عملياته لتقديم المساعدة الغذائية في البوسنة والهرسك في حزيران/يونيه وفقاً لما أوصت به البعثة المشتركة لتقييم احتياجات المعونة الغذائية التي أوفدت في آذار/مارس ١٩٩٨. ويوضح إنهاء العمليات أن البلد لم يعد في حالة طوارئ وأنه يسير بشكل حاسم على طريق الانتعاش. ومنذ أن بدأ برنامج الأغذية العالمي تقديم المعونة الغذائية إلى الأفراد في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢، وزع ما يزيد على مليون طن من المعونة الغذائية على ما يجاوز مليوني لاجئ ومشرد وغيرهم من المتضررين من الحرب في أرجاء البلد. وأثناء الحرب، وفر برنامج المعونة الغذائية سبل البقاء على قيد الحياة لأغلبية سكان البلد. ومنذ بداية عام ١٩٩٨، ركز برنامج الأغذية العالمي الانتباه على إعادة تقييم احتياجات المعونة الغذائية للبلد في ضوء التحسن الذي طرأ على الحالة الاجتماعية الاقتصادية. وبالتشاور مع السلطات الوزارية وضعت معايير للمستفيدين من أجل تحديد أضعف الأسر المعيشية فقط التي ستشكل حالة اجتماعية تقليدية في أي مجتمع. وبالتعاون مع مراكز الرعاية الاجتماعية، جرى تكييف الحالات لتتفق مع نظام الرعاية الاجتماعية في البلد لضمان نقل المسؤولية بشكل سلس إلى السلطات المحلية في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

رابعا - الجوانب المالية

٥٧ - في ٨ حزيران/يونيه، أوصت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٥٢ بتخصيص مبلغ إجماليه ١٦٧,٦ مليون دولار لتمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة الإثنى عشرة شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ولذلك فإذا مد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً أخرى، على النحو الموصى به في الفقرة ٦٤ أدناه، ستقتصر تكلفة التمديد على ذلك المبلغ. وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة مبلغ ٣٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ ذاته مبلغ ٥٦٨ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات

٥٨ - تسهم البعثة في إقرار حكم القانون في البوسنة والهرسك عن طريق إصلاح الشرطة وإعادة تنظيم هيكلها وتقييم أداء النظام القضائي الحالي لوظائفه، ورصد ومراجعة أداء الشرطة والوكالات الأخرى المعنية بحفظ القانون والنظام. وفي إقرار حكم القانون، يعد إقامة نظام قضائي نزيه وفعال بمثابة إكمال أساسي لإعادة تنظيم هيكل الشرطة. وخلال آخر فترات ولاية البعثة، حققت تقدما كبيرا على النحو الموثق في هذا التقرير وفي التقارير السابقة. وبإبرام اتفاق إعادة تنظيم هيكل الشرطة، وافقت سلطات جمهورية صربسكا للمرة الأولى على مبدأ تسيير دوريات متعددة الأعراق للشرطة في كيائها، كما وافقت على معايير محددة لجعل ذلك الأمر حقيقة واقعة. وعجّل إنشاء أفرقة عاملة مشتركة لتعيين الأقليات في كل كانتون من كانتونات الاتحاد بإدماج الأقليات في شرطة الاتحاد. ويُعد إنشاء أكاديمية للشرطة في الاتحاد والافتتاح المقرر لأكاديمية إقليمية في جمهورية صربسكا في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩ بمثابة خطوتين هامتين نحو إنشاء قوة شرطة مدربة تدريباً جيداً. وعلى الرغم من كل التقدم المحرز فلا يزال عدد ضباط الشرطة من الأقليات منخفضاً بشكل مخيب للآمال وتشير الصعوبات المصادفة في كل خطوة على الطريق إلى مدى عمق جذور المقاومة المتأصلة بين القوى السياسية المهيمنة في البوسنة والهرسك لإقامة شرطة متعددة الأعراق.

٥٩ - واصلت البعثة تطوير الجهود التي تبذلها لإشراك مسؤولي الشرطة الكبار وذوي الرتب المتوسطة والمحليين في جمهورية صربسكا والاتحاد بصورة وثيقة: في الأفرقة العاملة المعنية بتنفيذ اتفاقات إعادة تنظيم الشرطة، وعمليات التحقق من أداء دوائر الشرطة في الاتحاد، وتدريب الشرطيين وتقديم المشورة لهم في مجال إجراء التحقيقات الجنائية؛ ورصد الأداء اليومي لقوات الشرطة المحلية. وقد كوّنت البعثة، من خلال هذه الجهود، قدرة تتيح لها الحفاظ على التقدم المحرز في بلوغ النقاط المرجعية المحددة في الاتفاق المتعلق بإعادة تنظيم هيكل الشرطة في جمهورية صربسكا وتنشيط الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للأهداف الواردة في اتفاق بون - بطرسبرغ الخاص بالاتحاد. وقد أدى التعاون الوثيق مع الوكالات الدولية الأخرى إلى تيسير عودة أفراد الشرطة المنتمين إلى أقليات في الاتحاد وإجراء تحقيقات في الجريمة المنظمة، فضلاً عن تعزيز الجهود التي تبذلها البعثة في مجال إصلاح الشرطة لضمان استمرار تأييد مسؤولي الشرطة لتنفيذ الاتفاقات التي وقعوها.

٦٠ - وفضلاً عن الرصد الذي يتم على فترات منتظمة من خلال الدوريات المحددة الهدف، المستقلة أو المشتركة التي تسيّرُها قوة الشرطة الدولية، استحدثت البعثة أشكالاً مبتكرة للرصد يشارك فيها سويًا موظفو الشؤون المدنية ومراقبو قوة الشرطة الدولية. وتشمل تلك الأشكال تقاسم مرافق الشرطة وإجراء مشاورات على فترات منتظمة مع السلطات المحلية على جميع المستويات الحكومية؛ والمشاركة مع الشرطة في إجراء التحقيقات الجنائية الرامية إلى الكشف عن الجريمة المنظمة والإرهاب؛ واستنباط نهج جديد للتحقق من سلامة أداء دوائر الشرطة في بلديات الاتحاد و كانتوناته؛ ومواصلة التحقيق في ضلوع الشرطة في تجاوزات حقوق الإنسان في مناطق العودة؛ وأشكال جديدة لرصد المحاكم وسير المحاكمات. وستتمكن البعثة من خلال أشكال الرصد المبتكرة هذه من إجبار وكالات إنفاذ القانون المحلية، في المراحل المبكرة لإرساء سيادة القانون، على العمل بصورة تتسق تماماً مع الممارسة الديمقراطية.

٦١ - وإحراز مزيد من التقدم في مهمة إصلاح الشرطة، وهي مهمة جوهرية للبعثة، لا تزال هناك حاجة إلى تقديم دعم مادي ملموس لتحديث البنية الأساسية للشرطة في البلد. فهذا الدعم أمر حيوي لاستمرار التقدم في إعادة تنظيم هيكل الشرطة. ولن يستطيع الصندوق الاستثماري لمساعدة الشرطة تحمل عبء هذا الدعم المادي بصورة فعالة ما لم تقدم له تبرعات جديدة كبيرة. وتركز البعثة تركيزا كبيرا على قيام قوة الشرطة الدولية على نحو أفضل بتنسيق وتيسير المساعدة المقدمة من مانحين ثنائيين حتى تتسنى تلبية الاحتياجات التي تحددها القوة في مجالي التدريب والمعدات من خلال ترتيبات ثنائية، بيد أن التجربة تشير إلى أن ذلك لن يلبي إلا جزءا من الاحتياجات.

٦٢ - ولا تزال التطورات السياسية التي تشهدها البوسنة والهرسك والمنطقة الأوسع المحيطة بها تشكل تحديا أمام إرساء سيادة القانون. ففي جمهورية صربسكا، أدى استمرار معارضة قطاع كبير من القوى السياسية في هذا الكيان لإنشاء شرطة متعددة الأصول العرقية إلى صعوبة إحراز تقدم. وفضلا عن ذلك، كانت هناك درجة متزايدة من انعدام الأمن بسبب الرد الشعبي المعارض لإنشاء قسم برتشكو وإقالة الرئيس بوبلاسين، رئيس جمهورية صربسكا، فضلا عن تزايد حدة التوترات والحرمان الاقتصادي في أعقاب الضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وشهد التقدم المحرز في إنشاء مؤسسات قائمة بذاتها في الاتحاد تعقيدات بسبب مقتل نائب وزير الداخلية، والتقدم المخيب للآمال في ضمان استمرار عودة الأقليات، والجهود المتواصلة، وبخاصة من جانب قطاعات من السكان الكروات، لإثارة إمكانية تعديل المبادئ الأساسية للاتفاق الإطار العام للسلام. وتجيء التطورات التي شهدتها المنطقة الأوسع مؤخرا لتزيد بدرجة أكبر من انعدام الأمن الذي تحتاجه الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقات أساسها سيادة القانون. ومن جهة أخرى، أظهرت التجربة أن قطاعات عريضة من السكان لديها الرغبة في استخدام آليات التكامل، ولا سيما لوحات الترخيص الموحدة والعملية الموحدة، لإقامة وتوطيد الاتصالات بين كيانَي البوسنة والهرسك.

٦٣ - وقد أجبرت الصعوبات التي صودفت في محاولة إنشاء مؤسسات سياسية قائمة بذاتها في جميع أنحاء البلد الممثل السامي على استخدام سلطته بصورة مبتكرة في دعم تنفيذ الاتفاق الإطار العام. وستظل مواصلة التعاون الوثيق بين البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي ضرورية للتصدي للمعوقات التي تعترض سبيل إقامة سلام دائم. وفي هذا الصدد، سيظل تزويد قوة تثبيت الاستقرار بالدمع الكبير والمتواصل أمرا لا غنى عنه أيضا لتوفير ترتيبات أمنية كافية لتنفيذ ولاية البعثة بنجاح. وأناشد حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن تقديم دعمها الكامل للجهود التي تبذلها البعثة لتنفيذ ولايتها الأساسية المتمثلة في إنشاء دوائر شرطة ذات طابع مهني متعددة الأصول العرقية في الاتحاد وجمهورية صربسكا.

٦٤ - ولا تزال هناك حاجة إلى أن تضطلع البعثة، والمجتمع الدولي عموما، بالكثير لكي تكون عملية السلام في البوسنة والهرسك قائمة بذاتها. وقد استحدثت البعثة آليات لإدخال تغييرات إيجابية كما أرست أساسا متينا لإحراز المزيد من التقدم. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال العمل الدؤوب المتواصل والحازم من جانب

البعثة، والدعم المالي والسياسي من قبل الدول الأعضاء، أن تسهم إسهاما حاسما في عملية السلام في البوسنة والهرسك. ولذا يوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا.

٦٥ - وأود أن أعرب عن تقديري للأسلوب الفعال والنموذجي الذي أدارت به ممثلي الخاصة، إليزابيث رين، دفعة البعثة خلال العام الماضي. كما أود أن أشيد بمفوض قوة الشرطة الدولية وجميع رجال ونساء البعثة لخدمتهم قضية السلام في البوسنة والهرسك بدأب وشجاعة.

المرفق

تكوين قوة الشرطة الدولية في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩^١المرفق (تابع)

| | |
|-----|----------------|
| ٣٤ | الاتحاد الروسي |
| ٣٥ | الأرجنتين |
| ١٩١ | الأردن |
| ٥٧ | اسبانيا |
| ٥ | استونيا |
| ١١٤ | ألمانيا |
| ٣١ | إندونيسيا |
| ٣٢ | أوكرانيا |
| ٢٧ | آيرلندا |
| ٣ | أيسلندا |
| ٢٢ | إيطاليا |
| ٩٨ | باكستان |
| ٥٣ | البرتغال |
| ٤٤ | بلغاريا |
| ٣٣ | بنغلاديش |
| ٤٩ | بولندا |
| ٥ | تايلند |
| ١٨ | تركيا |
| ٢ | تونس |
| ٢٨ | الدايمرك |
| ٢٠ | رومانيا |
| ٢٠ | السنغال |
| ٥٦ | السويد |
| ٤ | سويسرا |
| ٢٩ | شيلي |
| ٩٩ | غانا |
| ٩٥ | فرنسا |

المرفق (تابع)

| | |
|--------------|--|
| ٢١ | فنلندا |
| ٥ | فيجي |
| ٢٩ | كندا |
| ١١ | كينيا |
| ٢ | ليتوانيا |
| ٤٧ | ماليزيا |
| ٣٤ | مصر |
| ٨٠ | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية |
| ٢٤ | النرويج |
| ٣٩ | النمسا |
| ٤١ | نيبال |
| ٢٢ | نيجيريا |
| ١٠٢ | الهند |
| ٣٧ | هنغاريا |
| ٤٥ | هولندا |
| ١٦٨ | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٩ | اليونان |
| <u>١ ٩١٩</u> | المجموع |

— — — — —

يتفاوت عدد مراقبي الشرطة المدنيين حسب التناوب الجاري للوحدات.

(أ)